الغانم: نراهن دوما على شعبنا الفلسطيني في التصدي لكل محاولات التهويد

مرزوق الغانم

شدد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم على دعم الشعب الفلسطيني، مؤكداً انه «إذا كنا عاجزين عن فعل (الكثير) للقدس والاقصى، فـ(القليل) الآن، مطلوب ومهم ومفصلي وفارق».

وقال الغانم: نعم، نحن نراهن دوما على شعبنا الفلسطيني، واليوم على شعبنا المقدسي، في التصدي لكل محاولات التهويد وطمس الهوية الاسلامية العربية الفلسطينية.

وأضاف: وقد كانوا دوما، وبرغم كل الظروف المأساوية، على قدر الرهان، مرابطين وصابرين ومقاومين، لكن هذا الرهان على صاحب الأرض لا يجب أن يعفينا من المسؤولية. مسؤولية الدعم والمؤازرة والتضامن ومحاولة المشاركة في فضح كل ممارسات الاحتلال، بالقول او بالفعل، بأي وسيلة مهما كانت صغيرة وعابرة.

المضف: كم عدد الوظائف التي سيوفرها مطار الكويت الجديد؟

عبدالله المضف

وجه النائب عبدالله المضف سؤالين إلى كل من نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ حمد جابر العلي، ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير العدل ووزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة عبد الله الرومي، ونص السؤالان على ما يلي:

سؤال إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع

نص السؤال على ما يلي:

بالنظر إلى أن مطار الكويت الجديد قد شارف على انتهائه.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – كم عدد الوظائف التي سيوفرها مطار الكويت الجديد؟

2 – ما التخصصات المطلوبة لشغل هذه الوظائف؟

3 – هل تم الإعداد والتجهيز والتأهيل لتولي إدارة هذا المرفق؟

نص السؤال إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير العدل على ما يلي:

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – بتاريخ 30/1/2021 انتهى عمل لجنة التظلمات من قرارات مجلس إدارة الجهاز المركزي للمناقصات العامة، هل أصدر قرار بتشكيل لجنة جديدة حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟ إذا كانت الإجابة بالنفي، ما أسباب التأجيل في التشكيل؟

2 – كم عدد التظلمات الواردة للجنة بعد انتاء فترة عملها؟ وهل أخطر رئيس الجهاز المركزي للمناقصات العامة بها؟ وما مصير هذه التظلمات في ظل وجود مدد قانونية للبت بالتظلم وفق القانون؟

الحجرف لوزير الدفاع: هل زودت النيابة العامة أو لجنة محاكمة الوزراء بحسابات لندن؟

مبارك الحجرف

وجه النائب مبارك الحجرف سؤالا برلمانيا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ حمد جابر العلي، بشأن صندوق الجيش.

ونص السؤال على ما يلي:

تقدم المرحوم بإذن الله وزير الدفاع الأسبق الشيخ ناصر صباح الأحمد ببلاغ للنيابة العامة بخصوص اختلاسات صندوق الجيش.

نمى إلى علمي أن هناك حسابات فتحت وحولت مبالغ منها ثم أغلقت تلك الحسابات في لندن ولم تضف تلك الحسابات إلى التحقيقات الأخيرة أو إحالة بلاغ جديد أو تكميلي.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – هل زودت النيابة العامة أو لجنة محاكمة الوزراء بتلك الحسابات؟

2 – لماذا لم تخضع تلك الحسابات لرقابة ديوان المحاسبة والجهات الرقابية؟

3 – كم عدد تلك الحسابات وتفاصيلها؟

4 – هل دفعت مبالغ لأشخاص من تلك الحسابات؟ مع تزويدي بعدد الأشخاص المستفيدين من تلك الحسابات.

5 – تفاصيل الحسابات المغلقة في لندن الخاصة والمسجلة تحت اسم صندوق الجيش أو المكتب العسكري كافة.

الخليفة لوزير الدفاع: لماذا لم تعقد دورة ترقية وكلاء الضباط؟

رياض عواد

مرزوق الخليفة

وجه النائب مرزوق الخليفة سؤالين إلى كل من نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ حمد جابر العلي، ووزير الخارجية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ د. أحمد ناصر المحمد، ونص السؤالان على ما يلي:

نص السؤال إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع على ما يلي:

تنص المادة (34) من القانون رقم (32) لسنة 1967 في شأن الجيش على أن «يجوز تولية وكلاء الضباط والوكلاء الأول الحائزين على شهادة آمر فصيل أو ما يعادلها في رتبة ملازم بعد نجاحه في دورة تدريبية...» وتنص المادة (35) من القانون ذاته على أن «يجوز أن يقبل ضابطا اختصاصيا الحاصل على مؤهل جامعي أو شهادة عليا معادلة بعد نجاحه في اختبار يصدر بشروطه قرار من الوزير بناء على عرض رئيس الأركان...» قد صدر القرار الوزاري رقم 500/2019 بعقد دورة تدريبية لوكلاء الضباط والوكلاء الأول وتقدم مجموعة من ضباط الصف ممن انطبقت عليهم شرط الالتحاق بالدورة، وأتموا جميع الفحوصات والإجراءات المطلوبة منذ أكتوبر 2019 إلا أنهم لم يلتحقوا بتلك الدورة.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما سبب عدم انعقاد الدورة لتولية الناجحين منهم رتبة ملازم؟

2 – هل توجد نية لعقد الدورة؟ إذا كانت الإجابةب الإيجاب، يرجى بيان التاريخ المحدد لانعقادها وإذا كانت الإجابة بالنفي، ما المعوقات التي تحول دون ذلك؟

نص السؤال إلى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء على ما يلي:

صدر القانون رقم (115) لسنة 2014 في شأن إنشاء الهيئة العامة للطرق والنقل البري، ونظرا لأهمية تفعيل دور الهيئة لدفع منظومة النقل قدما في تحقيق النظرة المستدامة لنقل يتمتع بالكفاءة والسلامة المطلوبة وصولا لتحقيق الأهداف المرجوة من إنشاء الهيئة.

إلا أنه حتى تاريخ ورود هذا السؤال لم يعتمد مجلس الخدمة المدنية الهيكل التنظيمي للهيئة، علما بأن الهيئة أعدت الهيكل التنظيمي الانتقالي لها وعرضت الهيكل المقترح على ديوان الخدمة المدنية عن طريق معالي وزير الأشغال العامة الأسبق في كتابه رقم 112/2017.

وإذ انتهي من إعداد مشروع الهيكل التنظيمي للهيئة بعد اعتماد الإطار العام للهيكل من مجلس إدارة الهيئة كما خاطبت الهيئة ديوان الخدمة المدنية أدناه:

– كتاب رقم 2969 تاريخ 28/3/2018.

– كتاب الهيئة رقم 3350 تاريخ 9/4/2018.

– كتاب الهيئة رقم 4318 تاريخ 9/5/2018.

– كتاب الهيئة رقم 10413 تاريخ 5/1/2018.

– كتاب الهيئة رقم 2655 تاريخ 21/3/2019.

– كتاب الهيئة رقم 4473 تاريخ 25/6/2020.

ولما كان تنظيم واعتماد الهيكل التنظيمي من اختصاص مجلس الخدمة المدنية حسب إفادة السيد رئيس ديوان الخدمة المدنية.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما سبب عدم اعتماد الهيكل التنظيمي للهيئة العامة للطرق والنقل البري حتى تاريخ ورود هذا السؤال على الرغم من مرور (4) سنوات من مخاطبة ديوان الخدمة المدنية؟

2 – هل عرض الهيكل التنظيمي على مجلس الخدمة المدنية لاعتماده؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بما يفيد ذلك، وإذا كانت الإجابة بالنفي، ما سبب عدم عرضه؟

3 – هل توجد أسباب سواء كانت إدارية أو فنية أو قانونية أو مالية تحول دون اعتماد الهيكل التنظيمي للهيئة؟

من جهة أخرى اعلن النائب مرزوق خليفة الخليفة عن تقديمه مقترحا برغبة جاء فيه تنص المادة 9 من القانون رقم 8 لسنة 2010 بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة « تلتزم الحكومة بتقديم الخدمات التعليمية والتربوية والوسائل التعليمية للأشخاص ذوي الإعاقة ولفئتي بطيئي وصعوبات التعلم على قدم المساواة مع الآخرين في التعلم، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة من الاتصال واللغة والتدريبات التيسيرية اللازمة

ونظراً لعدم وجود مدرسة للأشخاص المكفوفين بمحافظة الجهراء ما يضطر أولياء الأمور بنقل أبنائهم إلى مدارس خارج الجهراء مما يواجهون صعوبة بالغة بالنقل.

ولتخفيف العبء على أبنائنا المكفوفين وتقديراً ومراعاة لظروفهم الصحية.

لذا أتقدم بالاقتراح برغبة التالي نصه، برجاء عرضه على مجلس الأمة الموقر.

« نص الإقتراح »

« فتح مدرسة للأشخاص المكفوفين بمحافظة الجهراء »

الشاهين: ما الموعد المحدد لاستكمال إزالة العوائق الموجودة في مدينة جنوب سعد العبدالله؟

اسامه الشاهين

وجه النائب أسامة الشاهين سؤالين إلى كل من وزير الدولة لشؤون البلدية ووزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني شايع الشايع، ووزير الداخلية الشيخ ثامر العلي الصباح، ونص السؤالان على ما يلي:

نص السؤال إلى وزير الدولة لشؤون الإسكان على ما يلي:

لما كانت القضية الإسكانية تشكل ضغطا اقتصاديا واجتماعيا كبيرا على الأسر والمجتمع، وتستنزف موارد مالية هائلة من الأفراد والدولة، لذا وجب أن تكون محل المتابعة والاهتمام الدائمين.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

–1 ما هو الموعد المحدد لاستكمال إزالة العوائق الموجودة في مدينة جنوب سعد العبدالله؟ خاصة وأن أحد أعضاء المجلس البلدي الموقر قد أثار مخاوف مشروعة عن توقف أعمال الإزالة بعد مغادرة الفرق الإعلامية والتطوعية للموقع.

–2 تفاوتت أعداد المساكن المعلن عنها في المدينة، حيث ترددت الأعداد بين (40) ألف وحدة سكنية وأخرى بلغت (23) ألف فقط وغيرها من أعداد، فما هو العدد الإجمالي المحدد للتوزيع فيها؟

–3 أعلنت حكومات سابقة عن اتفاقات مع شركات وهيئات كورية جنوبية، تتعلق في مدينة حنوب سعد العبدالله، فما قيمة المبالغ التي سددت من الدولة لها؟ وهل هناك أي شروط جزائية قائمة علينا تجاهها؟

سؤال إلى وزير الداخلية

نص السؤال على ما يلي:

بخصوص عقد معهد تدريب الضباط للدورة التدريبية الحادية عشرة لضباط الصف الجامعيين وذلك بعد موافقة أكاديمية سعد العبدالله للعلوم الأمنية، واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة من اختبارات وتحديد مواعيد المقابلات والأعداد المطلوبة وغيرها، لبيان مدى لياقة ضباط الصف المرشحين لدورة الترقية المشار إليها زعلاه، وتحقيقا لمبدء المساواة وإعطاء كل ذي حق حقه.

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

–1 ما أسباب استبعاد وتقليص عدد من أبلغوا بالقبول من (282) إلى (105) فقط رغم اختبارهم؟

–2 ما أسس ولوائح وزارة الداخية في تحديد أولوية القبول للضباط في الدورة تمهيدا لترقيتهم؟

–3 لماذا لا يفتح باب القبول أمام منا استكملوا الشروط بعد نزول الإعلان؟

الحميدي لوزيرة الاشغال: ما الإجراءات المتخذة لحل الخلافات الإدارية بين مسؤولي مختبر المركز الحكومي؟

بدر الحميدي

وجه النائب بدر الحميدي سؤالا برلمانيا إلى وزيرة الأشغال العامة وزيرة الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات د. رنا الفارس، بشأن المخالفات الإدارية والمالية في إدارة مختبرات الإنشاءات في المركز الحكومي للفحوصات وضبط الجودة.

ونص السؤال على ما يلي:

تعد وزارة الأشغال العامة محور تنفيذ المشاريع الكبرى في البلاد وتتولى تنفيذ غالبية مشاريع الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة الأمر الذي تعد معه هي الجهة التي تتولى الإسهام في تحقيق الخطة الإنشائية الكبرى للدولة بكل ما تتطلبه من تصميم وتنفيذ ومتابعة وصيانة المباني العامة والطرق وغيرها.

وبناء على هذه الاختصاصات التي تمثل الجانب الأكبر في أبواب الميزانية السنوية للدولة والمخصصة لهذه المشاريع الحيوية يجب أن يكون نظام التعاقد والمتابعة والإنجاز الذي تقوم عليه الوزارة متقيدا بأحكام القوانين واللوائح والنظم المحققة للشفافية في التعاقد وتأكيد الحماية للأموال العامة التزاما بأحكام المادة (17) من الدستور التي نصت على أن «للأموال العامة حرمة، وحمايتها واجب على كل مواطن».

وبالنظر إلى ما تواتر من معلومات وبيانات اشتملت على العديد من المخالفات الإدارية والمالية في إدارة مختبرات الإنشاءات في المركز الحكومي للفحوصات وضبط الجودة والأبحاث والتي أثرت على صحيح الأداء وامتدت إلى إهدار المال العام، وعملا على معرفة حقيقة الأوضاع الوظيفية والمالية في المختبر. لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي، على أن تكون الإجابة مصحوبة بكل ما قد يتطلبه البيان الرد من أوراق ومكاتبات أو مستندات ذات الصلة بالموضوع:

–1 ما الإجراءات التي اتخذتها وزارة الأشغال العامة حيال علاج الخلافات الإدارية بين مسؤولي المختبر؟

–2 ما أسباب الموافقة على طلب مديرة المختبر تجديد التعاقد في شأن الحفارات رغم وجود عدد (6) حفارات في العمل بمبلغ (246) ألف دينار كويتي في الوقت الذي قدم فيه عطاء مبلغ (115) ألف دينار كويتي فقط؟

–3 هل كانت إجراءات الإعلان عن شغل الوظائف الإشرافية في المختبر وفقا للقواعد المحددة في النظم واللوائح؟ إذا كانت الإجابة النفي، فما مبررات ذلك؟ وما إجراءات الوزارة لتصحيح هذه الإجراءات؟

جوهر يطلب مرسوم نقل تبعية وحدة التحريات المالية الكويتية إلى وزير العدل

د. حسن جوهر

وجه النائب د. حسن جوهر سؤالا برلمانيا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير العدل وزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة عبد الله يوسف الرومي، عن سبب نقل تبعية وحدة التحريات المالية إلى وزير العدل. ونص السؤال على ما يلي: بعد تصريح أكثر من مسؤول حكومي عن وجود أوجه قصور في وحدة التحريات المالية الكويتية، وفي ظل غياب أي اهتمام حكومي نحو معالجة أوجه القصور المثارة، إن صحت، أو تفنيدها إن لم تكن صحيحة، فقد نقلت تبعية الوحدة إلى وزير العدل بعد أن كانت تحت إشراف وزير المالية، الأمر الذي قد يترتب عليه التأثير السلبي على استقلالية عمل الوحدة وفقا لقانون إنشائها وتبعا للمعايير الدولية في تعزيز الشفافية ومكافحة غسل الأموال ككبرى جرائم العصر الحديث، وهو أمر يثير الاستغراب على ضوء التصريحات الحكومية عن قصور أداء الوحدة ووجوب استقلاليتها.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

–1 صورة ضوئية من مرسوم نقل تبعية وحدة التحريات المالية الكويتية إلى وزير العدل، مع بيان أسباب استبدال إشراف وزير المالية على الوحدة بالتبعية لوزير العدل.

–2 صورة ضوئية من كتاب الاستقالة المسببة لرئيس وحدة التحريات المالية السيد باسل الهارون في أبريل 2018، مع بيان كيفية التعامل مع الأسباب الواردة فيها، وما مبررات عدم تعيين رئيس جديد للوحدة لما يزيد على ثلاث سنوات على استقالة السيد الهارون؟

–3 صورة ضوئية من تصريحات المسؤولين الحكوميين، على مستوى الوزراء ووكلاء الوزارات ومحافظ بنك الكويت المركزي أو القائمين على الهيئات المستقلة المعنية بتعزيز الشفافية والنزاهة ومحاربة الفساد، أو غيرهم، عن وجود أوجه قصور في وحدة التحريات المالية الكويتية منذ بداية إنشائها، مع بيان الإجراءات التي اتخذت من أجل معالجة أوجه القصور المثارة.

–4 عدد البلاغات المقدمة من وحدة التحريات المالية الكويتية منذ بداية إنشائها في شأن شبهات غسل الأموال، مع بيان عدد البلاغات التي أحالتها إلى كل من بنك الكويت المركزي والإدارة العامة للتحريات المالية بأمن الدولة والنيابة العامة، وهل يجوز للوحدة أن تحيل بلاغاتها إلى النيابة العامة مباشرة أم يتم ذلك عن طريق أجهزة الدولة الأخرى؟

–5 ما الآثار المترتبة على عمل الوحدة في ضوء التعديل الأخير بنقل تبعيتها إلى وزير العدل، علما بأنه غير متخصص بالشؤون المالية ولا تخضع لإشرافه بقية الهيئات المعنية بالشؤون المالية في الدولة؟ مع بيان خارطة الطريق الجديدة لعمل الوحدة تحت إشراف وزير العدل.

–6 الشواغر الحالية في الوظائف الإشرافية في الوحدة وفق كل مستوى وظيفي إشرافي، بدءا من رئيس قسم وما يليه، وتاريخ شغر كل وظيفة منها وأسباب شغرها حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

الطريجي لوزير الداخلية: من توسط للعراقي عدنان درجال لدخول الكويت؟

وجه النائب د. عبدالله الطريجي سؤالا برلمانيا إلى وزير الداخلية الشيخ ثامر العلي الصباح، بشأن التقارير الأمنية ضد رياضي عراقي.

نص السؤال على ما يلي:

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

–1 صورة ضوئية من تقرير الجهات الأمنية في الوزارة ضد الرياضي الضابط في الجيش العراقي عدنان درجال أثناء احتلال الكويت، وما التهم والجرائم التي ارتكبها بعد احتلال الكويت؟

–2 من توسط للمذكور ورفع منع الدخول عنه لاستخراج فيزا زيارة لدخول الكويت؟